Global Journal of Economics and Business
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Vol. 6, No. 3, 2019, pp. 486- 495
https://doi.org/10.31559/GJEB2019.6.3.6

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية[1]

عبير بكرى سر الختم
أستاذ مساعد- كلية المجتمع بخميس مشيط- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية
aalhaaj@kku.edu.sa

الملخص:

يتناول البحث دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية . حيث أننا نجد أنه مع ارتفاع معدلات الدعاوي القضائية والمنازعات والذى ينتج عنه الاستعانة بخبراء أو محاسبين من ذوي الخبرة في القضايا المالية حتى يدلوا بآرائهم والاستفادة من خبراتهم حول الدعاوي القضائية التي تتعلق بالمنازعات المالية والحاجة الى تفسير وتوضيح المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية لمساعدة المحكمين في اتخاذ القرارات الرشيدة وأيضاً تبسيط المصطلحات المحاسبية حتى يمكن الوصول إلى القرار السليم ، ولكل هذا تظهر الحاجة إلى وجود المحاسبة القضائية .

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، التدقيق المالي، التحكيم المالي

المقدمة:

المحاسبة القضائية هي أحد أنواع المحاسبة الحديثة وهي محاسبة تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين علمياً وعملياً في القضايا والمنازعات المالية ويكونوا على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملي للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونتهم في توضيح الحق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة متخصصة بمجال المحاسبة والمراجعة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة المعايير المحاسبية والقواعد والانظمة القانونية في مهنة المحاسبة والمراجعة (السيسي ، ٢٠٠٦) .

لذا برز دور وأهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحديد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي. كما أنها تمثل إطار متكامل للمحاسبة والقانون معاً للعمل على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوي القضائية. لذلك تهدف هذه الدراسة للتعريف على الجانب النظري للمحاسبة القضائية . مع التعرف على دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم في القضايا المالية .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كثرة القضايا والمنازعات ذات الصبغة المالية والتي تحتاج إلى متخصصين في المجال المالي لإبداء رأيهم الفني المحايد للفصل في مثل هذه القضايا . ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية حتى تتمكن من القيام بالدور المطلوب منها في التدقيق والتحكيم المالي للقضايا المالية .

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال الاعتبارات التالية:

يساهم موضوع المحاسبة القضائية في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول عدم وجود غش أو تضليل في القوائم المالية.

[1] تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية ، ممثلة في عمادة البحث العلمي لدعمها هذا البحث

صدور أنظمة ولوائح قضائية جديدة في المملكة العربية السعودية واستحداث محاكم أكثر تخصصاً .

تتمثل أهداف البحث في التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وتوضيح أهمية المحاسبة القضائية ودورها في الفصل في القضايا والمنازعات المالية . ويهدف البحث أيضاً على التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية .

فرضية البحث:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية والتدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي .

الدراسات السابقة:

- **دراسة صالح عبدالرحمن - المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية-الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية – ١٤٣١هـ :**

تناولت هذه الدراسة موضوعا حديثا من موضوعات المحاسبة، ومجالاً هاماً من مجالاتها وهو : المحاسبة القضائية (الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية)

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة كان من أهمها:

أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تلبية حاجة القضاء إلى خبراء ماليين يدلون بآرائهم حول المنازعات المالية، وإلى طمأنة أطراف الدعوى القضائية محل النظر وكذلك الجهات القضائية أو الأمنية التي كلفت المحاسب القانوني بنظر الدعوى أو كتابة تقرير حول القضية، وأن أهميتها تنبع من تلبية حاجات المحاكم القضائية إلى محاسبين أكثر تخصصاً وإلماماً بالجوانب القضائية والقانونية للمنازعات المالية إضافة إلى إتقانهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية .

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية،

- **دراسة محاسن عبد الرسول حامد عبد الرسول- دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية -٢٠١٨م :**

تمثل البحث في معرفة المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والوقوف على الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية، واختبار العلاقات وفقاً لفرضيات البحث في التأهيل العلمي والعملي للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتطبيق السليم للإجراءات القضائية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وإدراك المحاسب القضائي لأساليب الغش والتلاعب والاختلاس في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية . توصل البحث إلى أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من الممارسات الإبداعية ، وأن دور المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج لأثار استخدام المحاسبة الإبداعية والكشف عن الغش والتلاعب والاختلاس .أوصى البحث بتوصيات منها العمل على إدراج مناهج المحاسبة القضائية من ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا، إعداد برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين القانونيين حول أساليب المحاسبة القضائية، كما وصى أيضاً بأن توسع نطاق عمل المحاسبة القضائية بوجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة أن تتوفر بالمحاسبين القضائيين والالتزام بالقواعد المحاسبية أوصت الدراسة بضرورة إجراء عمل تنظيمي للخبراء والمحاسبين الذين يعملون مع القضاء والمحاكم .

- **دراسة كرار محمد كاظم – المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية - ٢٠١٨م :**

تكمن أهمية البحث في طبيعة المحاسبة القضائية باعتبارها حقل جديد في المحاسبة ، والذيجرى الاهتمام به بسبب اهتمام الأطراف ذات العلاقة بمصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركة ، والتي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان

أهم النتائج :

١. المحاسبة القضائية تعد أداة ضغط على الشركة في مجال تحسين جودة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية السنوية .
٢. تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح ، والتي تستدعي رفع دعاوي في المحاكم المختصة .

أهم التوصيات :

١. ضرورة نشر الوعي بشأن أهمية المحاسبة القضائية وأساليبها وتقنياتها بين أوساط المهنيين والأكاديميين والباحثين .
٢. السعي نحو إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية ، وذلك لأهميتها الكبيرة في الوقت الحاضر .

- **دراسة إنعام عثمان شعبان- مدى تو افر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية – ٢٠١٦م :**

تناولت الدراسة بيان مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من خلال معرفة آراء وتوجهات مكاتب التدقيق والمحكمين الماليين بجمعية المحاسبين والمعتمدين لدى وزارة العدل في قطاع غزة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة، وتوافر التأهيل العلمي والعملي لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك . وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها : ضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على وضع عدم الاستقرار السائد ، ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي، كما أوصت بضرورة قيام الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المهنية بعقد الدورات والمؤتمرات وورش العمل لطلابها بشأن موضوع المحاسبة القضائية لتكريس مفاهيم هذه المهنة وتهيئة الظروف المناسبة لتنميتها تمهيداً لاعتمادها كمهنة مستقلة بذاتها لدى وزارة العدل ، مع ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين خاصة تنظم عمل المحاسب القضائي .

- **دراسة سعد محمد عارم- علي فايع محمد آل حسن - المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية – ٢٠١٦م :**

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

١. وجود اختلاف بين مهارات المحاسب القضائي والمحاسب القانوني .

٢. لا توجد العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال المحاسبة القضائية .

وكانت أهم التوصيات كالآتي:

١. لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي، وبناءً عليه ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات .

٢. ضرورة إنشاء قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم الإدارية المتخصصة وأجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال .

- **دراسة عبدالستار عبدالجبار الكبيسي، المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن ، ٢٠١٦م :**

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الاردن ، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج ، ومن خلال الاستعانة باستبانة خصصت لهذا الغرض . لقد أظهرت الدراسة أن المحاسبة القضائية ومن حيث أهميتها في المجتمع، ومدى توفر بياناتها ، وأهلية من يمارسه بمستويات ٨٥% و٨٠% على التوالي من وجهة نظر القضاء ، بينما من وجهة نظر المحاسبين القضائيين كانت على التوالي ٧٤% و ٧٠% و٨١% ، كما أظهرت النتائج وجود اختلاف واضح بين وجهتي نظر الأطراف المعنية بخدماتها وبتطبيقاتها على ضوء تلك النتائج تم استخلاص بعض الاستنتاجات التي كان أهمها أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً فإنها لا ترقى إلى المستوى الحقيقي الذي يجب أن تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع .

- **دراسة منال ناجي صالح ، المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق ، ٢٠١٨م :**

يتمثل الهدف الرئيسي لمهنة التدقيق في إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ، ويعد التزام العاملين في مهنة التدقيق بقواعد وآداب السلوك المهني والالتزام بالمعايير الفنية اعترافاً منهم بمسئولية مهنة المحاسبة والتدقيق ككل تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة ، وهذا يعد دور المحاسبة القضائية في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مجال مهنة التدقيق باعتبار المحاسبة القضائية إحدى المجالات التي تقوم على أساس المعرفة المتكاملة في أساسيات المحاسبة والتدقيق .

الإطار النظري :

المقدمة:

مفهوم المحاسبة القضائية :

بدأت هذه المحاسبة في الظهور في عام ١٨١٧م بعد أن تم تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية (ماير ضد سيفتون) والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية ، وقد تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية (القاضي ، ٢٠١٣م) .

ولقد عرفت المحاسبة القضائية بالعديد من التعريفات منها تعريف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى .

وعرفت أيضاً بأنها استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى في تحديد الحقائق بصورة موضوعية وبطريقة تمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحاكم ، وأيضاً عبارة عن تطبيق المعرفة المتخصصة والمهارات المحاسبية والقانونية التي يمتلكها المحاسبين (محمود وداد ، ٢٠١٤) .

كما عرفت بأنها التحليل المحاسبي الذي يمكن أن يؤدي إلي اكتشاف الاحتيال المحتمل، ويكون مناسباً لعرضه بالمحكمة. ويكون هذا التحليل أساساً للنقاش والجدال وفض النزاع (المرجع السابق). ومن التعريفات السابقة، يمكن تعريف المحاسب القضائي بأنه المحاسب الذي يستخدم خصائصه وسماته السلوكية ومهاراته المهنية والعلمية في المحاسبة، والمراجعة، والقانون، والحاسوب، بهدف تقديم تقرير مالي فني محايد ، أما المحاسبة القضائية فأنها العلم الذي يختص باستخدام مهارات المحاسبة، والمراجعة، والتحليل، والاتصال الشفهي والكتابي، والمعرفة بالقانون المدني والجنائي، وتقنية الحاسوب والأدوات البرمجية في التحليل، والاكتشاف، وجمع الأدلة، وتفسير المعلومات المالية والمحاسبية لغرض الدعم القضائي أو التقييم والتحقيق المحاسبي.

تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية(السيسي، ٢٠٠٦):

١. إحدى المجالات الهامة التي تحمل فرص عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي .
٢. تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشاراً قضائياً على مستوى رفيع.
٣. تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحث.
٤. تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
٥. تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية .

ويرى الباحث أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من مجالات الخدمات التي تقوم بتقديمها وتتضمن زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية من خلال توضيح البيانات المالية بصورة مبسطة لمستخدمها وكشف الأخطاء المحاسبية الموجودة في المستندات المالية ، وتقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية، وتقييم أنشطة الأعمال، ومكافحة وكشف التهرب الضريبي، وحل نزاعات حملة الأسهم، والمساعدة في حل نزاعات التأمين، والمساعدة في حل نزاعات الميراث ونزاعات الملكية العائلية، وذلك بسبب الخصائص والمهارات والخبرة التي يتميز بها ويمتلكها المحاسب القضائي .

أهداف المحاسبة القضائية:(برزان وخلف ٢٠١٦م) :

١. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها، والذي يعد من الاهداف الرئيسية للمحاسبة القضائية، فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب الضريبي أو التلاعب الذي يتم في السجلات المحاسبية .
٢. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الجهات ذات العلاقة، إذ أن الهدف من المحاسبة القضائية يعتمد على الغرض من التكليف، فقد يكون الغرض هو التحري عن وجود أو عدم وجود حالة الاحتيال .
٣. دعم التقاضي، وتشمل جميع المستندات لقبول أو رفض الادعاء ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وفحص الأدلة المناسبة وإبداء الرأي، وتكوينه من خلال الإجراءات التحليلية (الجليلي٢٠١٢م) .

تهدف المحاسبة القضائي إلى تحقيق عدداً من الأهداف من أهمها ما يلي(السيسي، ٢٠٠٦):

١. جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.
٢. إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.
٣. حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية .

الخبرة القضائية:

تعتبر الخبرة القضائية إحدى وسائل الإثبات وإجراء من إجراءات التحقيق التي يأمر بها القاضي للفصل في مسألة ذات طابع فني خاص ليس للقاضي دراية به لكونه مسألة تقنية كالمحاسبة والهندسة والطب وغير ذلك من الاختصاصات غير القانونية ، فيمكن تعريف الخبرة القضائية بأنها "استيضاح رأي أهل الخبرة في شأن استظهار بعض جوانب الوقائع المادية التي يستعصى على قاضي الموضوع إدراكها بنفسه من مجرد مطالعة الأوراق والتي لا يجوز للقاضي أن يقضي في شأنها استناداً لمعلوماته الشخصية وليس في أوراق الدعوى وأدلتها ما يعين القاضي على فهمها، واستيضاحها جوهرياً في تكوين قناعته في شأن موضوع النزاع" (بوثينة، ٢٠١٣).

الشروط الواجب توافرها في تقرير الخبير القضائي :

حتى يكون تقرير الخبير موضوعي ويمكن الاعتماد عليه يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية (السحيمي، ٢٠٠٧) :

١. القيمة الفنية: ويقصد بها أن يبدي الخبير رأيه بطريقة علمية أو أن يكون رأيه مبنياً على أسس علمية، بعد فحص كافة المستندات والأوراق المقدمة من المتنازعين ودفوعاتهم وطلباتهم ودراستها ومطابقتها مع موضوع النزاع.
٢. الدقة: يجب أن يتضمن التقرير تاريخ التقرير، توقيع الخبير، ملخصاً للموضوع المطلوب منه، إجراءات الكشف، الفحص، التحاليل الفنية التي قام بها الخبير، رأيه والنتائج التي توصل إليها بشكل دقيق، وأن يبتعد عن السطحية، التضارب، العموميات، الغموض، وأن يكون قاطعاً في النتيجة التي توصل إليها.
٣. الموضوعية: يجب أن يعد الخبير تقريره في موضوع النزاع بكل تجرد وحيادية واستقلالية دون الانحياز لأي طرف من الأطراف.
٤. مطابقة التقرير للقواعد الفنية المتعارف عليها: يجب إنجاز المهمة ووضع التقرير وفقاً للقواعد الفنية والأصول المتعارف عليها، فلابد من توافر شروط التعيين في الخبير، وأن يتم انتدابه للقيام بالمهمة، وأن يقوم بكتابة تقريره ويضمنه خلاصة أبحاثه وآرائه، وأن يقتصر رأيه على المهمة المكلف بها.

الفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني (أيمن محمد عاطف محمد-٢٠١٨ م):

هناك أوجه اختلاف متعددة بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني ولكل منهما دوره ومؤهلاته وطبيعة عمله وأساليبه وتقنياته لتحقيق أهداف كل منهما وتتمثل أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني بأن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والبيئة التي تساعد على الاحتيال بينما يوضح الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط، وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة، فالدوافع الحقيقية من وراء نشاط المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بآرائهم حول المخالفات المالية وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين إلى المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية .

وتعد المحاسبة القضائية حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي والمحاسبة الاستقصائية، وهى ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما لتساعد من ثم في الكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وهى تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة، وهى ليست تدقيق أو محاسبة قانونية فحسب لان المحاسبة القانونية تؤهل أساساً محاسبين ماليين ومدققي حسابات ، بينما هذا يشكل جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية . وهى بالتالي تمثل استخدام للمعرفة والمهارات المهنية في الدعاوى المدنية أو الجنائية بهدف تقديم أدلة موضوعية إلى المحاكم والجهات المهتمة بالقضية محل التحقيق أو النزاع ولذلك تم تسميتها بالمحاسبة القضائية.

الدراسة الميدانية:

أولاً: مجتمع عينة البحث:

يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة .ويتكون مجتمع البحث من عينة عشوائية من المحاسبين والقانونيين العاملين في مدينة خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية وكان عددهم (٤٧) فرد :

ثانياً: أداة البحث:

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث.

احتوت الاستبانة على قسمين رئيسين:

١. القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث.
٢. القسم الثانى : يحتوى هذا القسم على عدد (١٨) عبارة ، طلب من أفراد عينة البحث عن استجابتهم عما تصفه كل عبارة ، وفق مقياس ليكرت الخماسي .وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة أسلوب كرونباخ ألفا (Cronbach – Alpha) لاختبار مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن آراء عينة الدراسة ،حيث كانت قيمة معامل الثبات٠,٨١٥ وهي نسبة أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو ٠,٧٠ مما يعني توفر درجة كبيرة من الثبات وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تم استخدام البرنامج الاحصائي spss

التحليل الإحصائي :

١. الجنس

النوع		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	ذكر	٣٥	٧٤,٥	٧٤,٥	٧٤,٥
	أنثى	١٢	٢٥,٥	٢٥,٥	١٠٠,٠
	المجموع	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

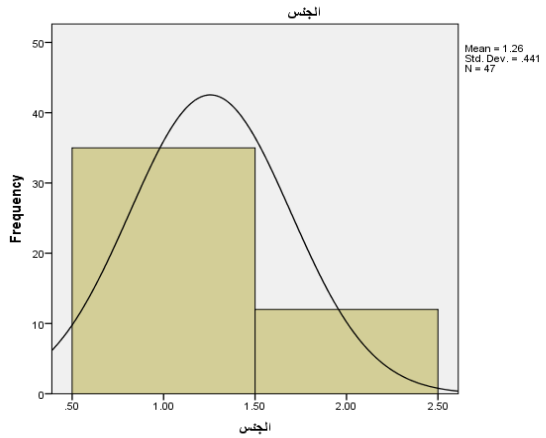

٢. العمر

		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	من ٢٠-٣٠	٧	١٤,٩	١٤,٩	١٠٠,٠
	من ٣١-٤٠	١٤	٢٩,٨	٢٩,٨	٨٥,١
	من ٤١ فأعلى	٢٦	٥٥,٣	٥٥,٣	٥٥,٣
	الجملة	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

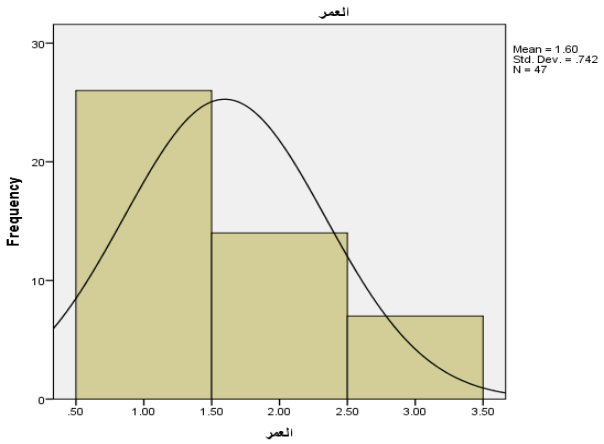

٣. التخصص

		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	محاسبة	١٩	٤٠,٤	٤٠,٠	٤٠,٤
	قانون	٢٨	٥٩,٦	٥٩,٦	١٠٠,٠
	الجملة	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

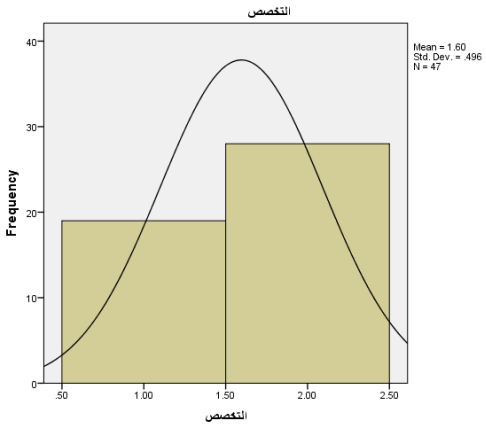

٤. الخبرة العملية

	الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	من سنة إلى ٥ سنوات	١	٢,١	٢,١	٥٥,٣
	من ٦ سنوات إلى ١٠	٢١	٤٤,٧	٤٤,٧	١٠٠,٠
	من 11 سنة فأعلى	٢٥	٥٣,٢	٥٣,٢	٥٣,٢
	الجملة	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

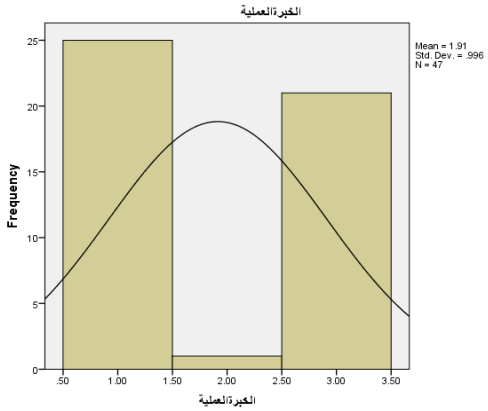

٥. المرحلة الدراسية

المرحلة الدراسية		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
Valid	بكالوريوس	١٦	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٤,٠
	ماجستير	١٠	٢١,٣	٢١,٣	٥٥,٣
	دكتوراه	١٧	٣٦,٢	٣٦,٢	٩١,٥
	زمالة مهنية	٤	٨,٥	٨,٥	١٠٠,٠
	الجملة	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

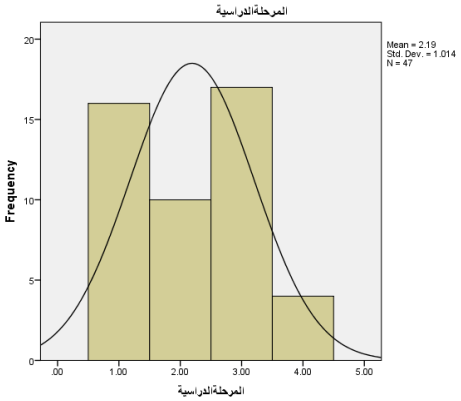

الإحصاء الوصفي

أسئلة الفرضية	ع	القياس	الانحراف المعياري
١/تساهم المحاسبة القضائية في سرعة البت في القضايا المالية في المحاكم	٤٧	٤,٣٤٠٤	٠,٩١٥٤٩
٢/ تحتاج المحاكم في القضايا المالية الى وجود قسم خاص بالمحاسبة القضائية	٤٧	٤,٢١٢٨	٠,٧٧٨٤١
٣/ يقود وجود متخصص في المحاسبة القضائية في قضايا التحكيم المالي إلى أحكام دقيقة وعادلة	٤٧	٤,٤٠٤٢٦	٠,٦٨٠٧٧٩
٤/ توجد شركات استشارية تقدم خدمات المحاسبة القضائية ضمن أعمالها	٤٧	٤,١٧٠٢	٠,٧٣١٨٦
٥/ يجب على المحاسب القضائي أن يكون على دراية قانونية وتشريعية	٤٧	٤,٢٣٤٠	٠,٦٦٦٣٦
٦/ يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية	٤٧	٣,٧٢٣٤	٠,٩٠١٧٤
٧/ توجد العديد من الدورات والكورسات التأهيلية في مجال المحاسبة القضائية	٤٧	٣,٨٥١١	٠,٨٥٩١٩
٨/ تعزز المحاسبة القضائية قابلية الفهم للبيانات المالية	٤٧	٣,٣٤٠٤	٠,٩١٥٤٩
٩/ لا يتطلب العمل كمحاسب قضائي الحصول على شهادات متخصصة	٤٧	٤,٢٣٤٠	٠,٧٢٨٦٩
١٠/ تحتاج القضايا المالية الى عرضها مسبقاً على محاسب قضائي لإبداء الرأي الفني حولها	٤٧	٤,٣٤٠٤	٠,٧٠٠٢٠
١١/ يؤدي الاعتماد على المحاسبة القضائية إلى زيادة كفاءة وفاعلية الاجهزة الرقابية	٤٧	٤,٤٤٦٨	٠,٩٠٤٣٠
١٢/ يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف في الاداء المالي	٤٧	٤,٥٧٤٥	٠,٦٥٠٩١
١٣/ تساهم المحاسبة القضائية في تبسيط التقارير المالية المتعلقة بالقضايا المالية	٤٧	٣,٧٢٣٤	٠,٧٩٩٥١
١٤/ تتوفر بيئة تشريعية ملائمة بالمملكة تساهم في تطوير المحاسبة القضائية	٤٧	٤,٣٤٠٤	٠,٧٥٩٧٧
١٥/ تواكب الجهات المعنية بالمحاسبة القضائية المستجدات التي تحدث في علم المحاسبة	٤٧	٤,٤٢٥٥	٠,٦٨٣٤٩
١٦/ الهيئات المالية والقضائية في المملكة العربية السعودية على علم تام بأهداف المحاسبة القضائية	٤٧	٣,٣٤٠٤	١,١٨٤٦٢
١٧/ تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في دفع عجلة الاقتصاد ومواكبة التطورات في المملكة العربية السعودية	٤٧	٣,٣٤٠٤	٠,٧٠٠٢٠
١٨/ تساهم المحاسبة القضائية في دعم عمل المدقق الداخلي والخارجي وذلك في إطار العملية التكاملية بينهما	٤٧	٢٠٦٣٨	٠,٩١٨٥١
الجملـة	٤٧		

المصدر: من إعداد الباحث ٢٠١٩م

النتائج:

١. تساهم المحاسبة القضائية في سرعة البت في القضايا المالية في المحاكم.
٢. تحتاج المحاكم في القضايا المالية الى وجود قسم خاص بالمحاسبة القضائية.
٣. يقود وجود متخصص في المحاسبة القضائية في قضايا التحكيم المالي إلى أحكام دقيقة وعادلة.
٤. توجد شركات استشارية تقدم خدمات المحاسبة القضائية ضمن أعمالها.
٥. يجب على المحاسب القضائي أن يكون على دراية قانونية وتشريعية.
٦. يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية للكشف عن مواطن الضعف والقصور في التقارير المالية.
٧. تعزز المحاسبة القضائية قابلية الفهم للبيانات المالية.
٨. تحتاج القضايا المالية الى عرضها مسبقاً على محاسب قضائي لإبداء الرأي الفني حولها.
٩. يؤدي الاعتماد على المحاسبة القضائية إلى زيادة كفاءة وفاعلية الاجهزة الرقابية.
١٠. يطبق المحاسب القضائي أساليب وتقنيات فنية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف في الاداء المالي.
١١. تساهم المحاسبة القضائية في تبسيط التقارير المالية المتعلقة بالقضايا المالية.

١٢. تتوفر بيئة تشريعية ملائمة بالمملكة تساهم في تطوير المحاسبة القضائية.

١٣. تواكب الجهات المعنية بالمحاسبة القضائية المستجدات التي تحدث في علم المحاسبة.

١٤. الهيئات المالية والقضائية في المملكة العربية السعودية على علم تام بأهداف المحاسبة القضائية.

١٥. يساهم تطبيق المحاسبة القضائية في دفع عجلة الاقتصاد ومواكبة التطورات في المملكة العربية السعودية.

١٦. تساهم المحاسبة القضائية في دعم عمل المدقق الداخلي والخارجي وذلك في إطار العملية التكاملية بينهما.

التوصيات :

١. إدراج مقرر للمحاسبة القضائية من ضمن مناهج المحاسبة.

٢. فتح مراكز تدريب متخصصة لتأهيل محاسبين قضائيين علمياً وعملياً.

٣. العمل على تنوير المجتمع وذلك من خلال الإعداد لندوات تعريفية بالمحاسبة القضائية.

٤. إنشاء وحدة مختصة بالمحاسبة القضائية تعمل بالتنسيق مع هيئة القضاء بالمملكة العربية السعودية.

٥. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة حول المحاسبة القضائية.

٦. ضرورة وجود تشريعات لتحديد واجبات ومسئوليات المحاسب القضائي في المحاكم.

المراجع :

١. بردان، صبيحة وخلف، مكي، قيس،(٢٠١٦م) دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(١٠٨)، ص٢٢١ .

٢. الجليلي، أحمد، مقداد، (٢٠١٢م) المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين-العدد(١٠٧)، ص٩.

٣. السيسي، أحمد، نجوى، (٢٠٠٦م) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول.

٤. كاظم، كرار محمد،(٢٠١٨م) المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، جامعة القادسية.

٥. مدونة بيت كوم- أيمن محمد عاطف محمد-٢٠١٨م .

٦. وداد، محمود بكر إبراهيم، علي، إخلاص عيد، (٢٠١٤م) دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية العدد (٢٨)، ص١٢١ .

Global Journal of Economics and Business
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Vol. 6, No. 3, 2019, pp. 486- 495
https://doi.org/10.31559/GJEB2019.6.3.6

Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

The Role of Forensic Accounting on Auditing and Financial Arbitration in the Kingdom of Saudi Arabia

Abeer Bakri Siralkhatim

Assistant Professor- Community College- Khamis Mushait- King Khalid University- KSA
aalhaaj@kku.edu.sa

Abstract: The research deals with the role of Forensic accounting on auditing and financial arbitration in the Kingdom of Saudi Arabia. As we find that with the high rates of lawsuits and disputes, which results in the getting help for experts or accountants with experience in financial cases to show their opinions and benefit from their expertise on the judicial proceedings relating to financial disputes and the need to explain and clarify the financial information in the financial statements to help the arbitrators to take the rational decisions and also simplifying accounting terminology so that the proper decision can be reached, and all this shows the need for judicial accounting.

Keywords: *Forensic Accounting, Financial Audit, Financial Arbitration*

References:

[1] Ạljlyly. Ảḥmd, Mqdạd, Ạlmḥạsbh Ạlqḍạẙyh WạMkạnyẗ Tṭbyqhạ Fy Ạlʿrạq, Mjlẗ Tnmyẗ Ạlrạfdyn- (107) (2012), pp.9.

[2] Ạlsysy. Ảḥmd, Njwa, Dwr Ạlmḥạsbh Ạlqḍạẙyh Fy Ạlḥd Mn Ẓạhrẗ Ạlgẖsẖ Fy Ạlqwạẙm Ạlmạlyh, Ạlmjlh Ạlʿlmyh Llạqtṣạd Wạltjạrh, Jạmʿẗ ʿyn Sẖms, (1)(2006).

[3] Brḍạn. Ṣbyḥh & kẖlf. Mky. Qys, Dwr Ảsạlyb Ạlmḥạsbh Ạlqḍạẙyh Llḥd Mn ʿmlyạt Ạlgẖsẖ Wạltlạʿb, Mjlẗ Ạlạḍạrh Wạlạqtṣạd, (108)(2016), pp.221 .

[4] Kạẓm. Krạr Mḥmd, Ạlmḥạsbh Ạlqḍạẙyh Wjwdẗ Ạltqạryr Ạlmạlyh, Jạmʿẗ Ạlqạdsyh, (2018)

[5] Mdwnẗ Byt Kwm- Ảymn Mḥmd ʿạṭf Mḥmd, (2018).

[6] Wḍạd. Mḥmwd Bkr ẠBrạhym &ʿly. ẠKẖlạṣ ʿyd, Dwr Ạlmḥạsbh Ạlqḍạẙyh Fy Ạlḥwkmh Wạnʿkạsạthạ ʿla Jwdẗ Ạlmʿlwmạt Ạlmḥạsbyh, Mjlẗ Drạsạt Mḥạsbyh Wmạlyh, (28)(2014), pp.121.